

المحاضرة السادسة: نظرية التبعية (Dependency Theory)

ظهرت النظرية النقدية كمدرسة فكرية معارضة للوضعيات والتطورية، حيث انتقدت النزعة الوضعية لتجاهلها الأبعاد القيمية والسياسية للبحث الاجتماعي. كما انتقدت النظريات التطورية لتركيزها على التطور الغربي كنموذج وحيد للتنمية. في الوقت الذي كانت فيه نظرية التحديث تهيمن على الخطاب التنموي، كانت العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، التي طبقت وصفاتها، لا تزال تعاني من الفقر والتخلف. هذا الواقع الميداني، إلى جانب المناخ الفكري النقدي في الستينيات والسبعينيات، مهد الطريق لظهور مدارس فكرية جديدة مستلهمة من التحليل الماركسي. رفضت هذه النظريات فكرة أن التخلف حالة أصلية أو نتيجة لعقبات داخلية، ورأت أن التخلف والتنمية وجهان لعملة واحدة؛ فتقدم دول "المركز" Center مرتبط بشكل عضوي بتخلف دول "الأطراف" Periphery ضمن نظام رأسمالي عالمي واحد.

ظهرت قراءات ترى أن المعرفة عن «التنمية» ليست محايدة معرفيًا بل متصلة بعلاقات قوة تاريخية (استعمارية، إمبريالية) وأن فهم التأخر ليس مسألة «تخلف داخلي» فحسب بل نتيجة علاقات هيمنة اقتصادية وسياسية. هذه المناهج تطلبت قراءة تاريخية-مادية للعلاقات العالمية. أعمال مثل فرانك أسست لمنهج بنيوي/نظامي يربط التأخر ببني التبادل الرأسمالي العالمي.

الخلفيات والسياق:

مع حلول أواخر الستينيات، أصبح من الواضح أن وصفات التحديث لم تحقق الوعود التنموية المرجوة، بل زادت في كثير من الأحيان من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. ظهرت نظرية التبعية كرد فعل نقدي جذري، خاصة في أمريكا اللاتينية، بحثًا عن السبب الجذري وراء "النقص في التنمية". حيث "انخرطت هذه المدرسة الماركسية الجديدة عن كثب في التنمية الثانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في تجلياتها كنظرية "تحديث". وعلى هذا فقد نشأت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية، والتي قلبت نظرية التحديث رأسًا على عقب، وزعمت فقط أن التنمية (التنمية الثانية) لا تؤدي إلا إلى التخلف". (Munck, 2021, p13)

بدأت الجذور الاقتصادية لنظرية التبعية في أعمال راؤول بريبيش (Raúl Prebisch) واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLA). طور بريبيش أساسًا هيكليًا أشار إلى أن التنمية المستقلة في دول "المحيط" تكاد تكون مهمة مستحيلة بسبب شروط التبادل غير المتكافئة.

- التأثير الماركسي: استلهمت النظرية من تحليل ماركس ولينين للإمبريالية وتراكم رأس المال، لكنها طبقتها على العلاقة بين دول المركز الصناعي ودول الأطراف المصدرة للمواد الخام.

- الواقع السياسي: صعود الحركات الثورية والوطنية في العالم الثالث التي كانت تسعى للتحرر ليس فقط السياسي، بل والاقتصادي أيضًا.

تبنت نظرية التبعية هذه القراءة الهيكلية ورفضت الفرضية الأساسية للتحديث، والتي ترى أن الدول المتخلفة هي مجرد نسخ "أولية" من الدول المتقدمة. بل أكدت التبعية أن الدول الفقيرة تتمتع بـ "خصائص وهيكل فريدة خاصة بها". التبعية بشكل عام تتخذ شكل إخضاع مجتمع وثقافة بأكملها لمجتمع وثقافة أخرى. لقد مثلت التبعية قطيعة ابستمولوجية حاسمة، حيث حولت علم اجتماع التنمية إلى منصة للجدل الأيديولوجي، مما قسم المنظرين بين إصلاحيين ليبراليين يدعون لتدخلات سياسية محددة، ونيو-ماركسيين يقترحون اقتصاداً مخططاً للخروج من النظام.

الرواد المؤسسون: أندريه غوندر فرانك (Andre Gunder Frank)، بول باران (Paul Baran)، وسمير أمين وفرناندو هنريك كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso)، ثيوتونو دوس سانتوس (Theotonio Dos Santos)

المنظور النظري نحو التنمية والتخلف:

رسخ أندريه غوندر فرانك كتابه الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية: دراسات تاريخية في تشيلي والبرازيل (Capitalism and Underdevelopment in Latin America Historical Studies of Chile and Brazil, 1967) فكرة أن التبعية هي الشكل التاريخي المميز الذي تتخذه عملية التطور الرأسمالي في المحيط.

كانت الفرضية الابستمولوجية المحورية للتبعية هي أن النظام الرأسمالي العالمي مهكل بطريقة تؤدي إلى استنزاف مستمر للموارد. وتفترض النظرية أن الموارد تتدفق من 'محيط' من الدول الفقيرة والمستغلة إلى 'مركز' من الدول الغنية، مما يثري الأخير على حساب الأول.

الباحثون في أمريكا اللاتينية (أندريه غوندر فرانك وغيرهم) ركّزوا على أن تراكم الثروة في المركز يحدث على حساب الأطراف؛ الاقتصادات النامية «مدمجة» في نظام استغلالي ينتج تأخرًا مستدامًا. هذا التحول المفاهيمي أعاد توجيه أسئلة علم اجتماع التنمية من «كيف ننقل التكنولوجيا؟» إلى «كيف تُعاد إنتاج علاقات مركز-هامش؟»

ومن خلال هيكل التبعية هذا، تحافظ الدول الأساسية على علاقة "تبادل غير متكافئ"، مما يجعل الدول الطرفية تساهم في تنمية الدول الأخرى على نفقتها الخاصة.

التنمية وفقاً لسمير أمين (مفكر مصري-فرنسي، يعد عمله امتداد لفكر فرانك) "مفهوم التنمية بطبيعته مفهوم نقدي للرأسمالية، ولا يمكن بأي حال تقزيمه على مستوى النمو الاقتصادي في الرأسمالية، وأن مضمون هذه التنمية، يتعلق أساساً بالقوى الاجتماعية التي تحققه، وبمشروعها المجتمعي، فإذا كان الرأسمال قادر على فرضه مشروعه الخاص (أي الخضوع التام لأولوية تعظيم الربح) فإن قلب هذه الديكتاتورية يستوجب نضالات هائلة". (أمين، 2002، ص 9) يجادل سمير أمين أن "قضية التنمية لها أهمية مركزية في السياقات الراهنة، حيث لم يوجد لها حل بعد، ولا يمكن لهذا الحل أن ينتج في إطار الرأسمالية". (أمين، 2002، ص 9)

ترى نظرية التبعية أن التخلف والتنمية وجهان لعملة واحدة هي الرأسمالية العالمية. فالتخلف ليس مرحلة سابقة للتنمية، بل هو نتاج تاريخي لاندماج الدول النامية (الأطراف) في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بطريقة غير متكافئة، أي أنه هو نتاج مباشر للعلاقات البنيوية غير المتكافئة بين المركز (الدول المتقدمة) والأطراف (الدول النامية).

فالدول المتقدمة (المركز) تستغل الأطراف عبر استنزاف مواردها الطبيعية، والحصول على عمالة رخيصة، وفرض شروط تجارية مجحفة. هذا الاستغلال لا يؤدي فقط إلى إفقار الأطراف وخلق اقتصاد تابع أحادي الجانب، بل يخلق ويعيد إنتاج هياكل اقتصادية وسياسية مشوهة داخلها تخدم مصالح المركز والطبقات المحلية المتحالفة معه. لذا، فإن التنمية الحقيقية مستحيلة في ظل هذا الاندماج التابع.

تعتمد دول الجنوب على تصدير المواد الخام واستيراد السلع الصناعية، ما ينتج علاقة اقتصادية غير متوازنة. يوضح سمير أمين أن "الاندماج في الاقتصاد العالمي يتم دائماً وفق شروط المركز، مما يعيق التبعية البنيوية". (Amin, 1976, p. 14) تواجه دول الجنوب فجوة تكنولوجية واسعة، وتضطر للاعتماد على براءات الاختراع والتقنيات المستوردة. كما تشكل القروض الدولية آلية لفرض السياسات الاقتصادية، وهو ما يصفه فرانك بأنه "سلسلة جديدة من الروابط الاستعمارية المقنعة". (Frank, 1969, p. 16)

لا شك أن المجتمع العالمي هو مجتمع رأسمالي، ومن آلياته صياغة علاقات التبادل اللامتكافئة بين المركز والأطراف. وفرض علاقات لا متكافئة عبر الإخضاع الامبريالي والكولونيالي. العلاقة اللامتكافئة قائمة على التبعية التي أفرزها الاستعمار، لأن المركز الذي كان أكثر تطوراً من الزاوية الرأسمالية أخضع المناطق التي احتلت أو أخضعت للنفوذ الامبريالي (دول احتلال) لمقتضيات التراكم في المركز ومن هنا جاء

التخصص فيما يسمى بالتقسيم الدولي للعمل. فالأطراف تخصص في إنتاج المواد الأولية، والإنتاج الصناعي في المركز، وهذا ما خلف تخلف صناعي في الأطراف، حتى بعد الاستقلال السياسي، بقيت الاقتصادات موجهة نحو تصدير المواد الخام.

في ذات السياق صاغ فرانك مفهوم تنمية التخلف (Development of Underdevelopment) الذي يشير إلى أن علاقة المركز بالأطراف لا تسبب "نقص التنمية" فحسب، بل تخلق بنشاط "التخلف" كعملية مستمرة. فكلما زاد اندماج دولة طرف في النظام العالمي، زاد تخلفها. بينما قدم كاردوسو - الذي أصبح رئيساً للبرازيل لاحقاً - مفهوم التبعية المرتبطة (Associated-Dependent Development) وهو منظور أكثر مرونة يرى أن شكلاً من "التنمية" (التصنيع والنمو) ممكن في ظل التبعية، لكنها تكون تنمية مشوهة تعمق الارتباط بالرأسمال الأجنبي وتزيد من التفاوت الاجتماعي داخل الدولة الطرف. في حين ركز سمير أمين على التبادل غير المتكافئ بين الأطراف والمركز واعتبر أن هذا الأساس لنوع التنمية تؤدي إلى "اللاتنمية" أي التخلف.

إن المضمون الأكثر أهمية لنظرية التبعية هو أن التخلف (Underdevelopment) ليس مرحلة تأخر، بل هو نتيجة مباشرة للطريقة التي تم بها دمج هذه الدول الفقيرة كأعضاء أضعف في اقتصاد السوق العالمي. وقد شكل هذا الموقف انقلاباً جذرياً في المنهجية السوسيولوجية: حيث تحولت مسببات التخلف من العوامل الداخلية (مثل المتغيرات النمطية والقدرية في التحديث) إلى الاستغلال الهيكلي والتراكم الرأسمالي العالمي.

الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية

- الاختزالية الاقتصادية: "عانت مقارنة التبعية من قدر معين من الاختزالية الاقتصادية و(في بعض المتغيرات) التركيز المفرط على العوامل الخارجية". (Munck, 2014, p391) إن مقارنة التبعية، في اعتمادها على اقتصاد سياسي ماركسي، كانت تميل حتماً إلى تفضيل العوامل الاقتصادية والسياسية على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تحدد التنمية. (Munck, 2014, p394)

- المبالغة في الحتمية البنوية وإهمال العوامل الداخلية، وضعف التفسير لديناميات التغيير الداخلي في الأطراف.

- التجانس المفرط: تعاملت النظرية مع "الأطراف" ككتلة متجانسة، متجاهلة الفروقات الكبيرة في التجارب التنموية بين دول مختلفة.

- الفشل في تفسير صعود "النمور الآسيوية": انتقدت نظرية التبعية لأنها اعتبرت أن اندماج الأطراف في النظام الرأسمالي لا يمكن أن يؤدي إلى التنمية. حيث شكل النجاح الاقتصادي المذهل لدول مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، التي اندمجت بقوة في الاقتصاد العالمي، تحديًا كبيرًا للفرضية الأساسية للنظرية القائلة بأن الاندماج يؤدي حتمًا إلى التخلف.

- غياب الحلول العملية: غالبًا ما كانت الحلول التي تقترحها (فك الارتباط أو الثورة الاشتراكية) غير واقعية أو يصعب تطبيقها.

على الرغم من أن نظرية التبعية وفرت منظورًا نقديًا لفهم التفاوتات العالمية، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بصلاحياتها التجريبية ومثانتها النظرية. ويدعو بعض الباحثين إلى دمج رؤى نظرية التبعية مع أطر عمل أخرى لمعالجة قيودها.

اعداد: فيليس وسيم